

تقييم أداء المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

باستخدام نظام CAMELS

(دراسة حالة لمصرف بغداد الأهلي للفترة ٢٠١٩-٢٠١٤)

م.م. ناجي صالح ضهد

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم إدارة الأعمال

Najiss1900@gmail.com

المستخلص :

تهدف الدراسة الى اعتماد نموذج CAMELS لتقييم أداء المصارف العاملة ضمن سوق العراق للأوراق المالية وبيان صورة واضحة لعمل تلك المصارف من خلال دراسة حالة مصرف بغداد الأهلي الذي يمكن اعتباره نموذجاً ممثلاً لبقية المصارف العاملة ضمن البيئة العراقية ، وتتلخص مشكلة الدراسة في إرساء عمليات تقييم للنشاط المصرفي العراقي وفق المعايير العالمية وذلك بعد ان أصبحت الآليات التقليدية غير مجدية في عمليات التقييم ، وتم اعتماد الأسلوب التحليلي من خلال المؤشرات المالية لنظام CAMELS للفترة من ٢٠١٩-٢٠١٤ وبينت نتائج الدراسة ان معظم المؤشرات جاءت بشكل ايجابي وهو مؤشر على اداء جيد للمصرف في ظل الظروف المعقدة التي تشهدها البيئة العراقية عموماً و البيئة المالية المصرفية والمنشآت العاملة فيها على وجه التحديد وأوصت الدراسة على ضرورة العمل باتجاه زيادة الربحية عن طريق توظيف الودائع بالشكل الأمثل فضلاً عن استغلال السيولة الفائضة في المصرف واستثمارها في مشاريع جديدة .

الكلمات المفتاحية : نظام CAMELS / سوق العراق للأوراق المالية / مصرف بغداد / الملاءة المالية / جودة الاصول / الربحية / السيولة

Evaluating the performance of Banks listed in the Iraqi Stock Exchange using the CAMELS system

A case study in the private bank of Baghdad for the (2014-2019)

Assistant lecturer. Najee Salh Dahad

University of Basra / College of Administration & Economics / Business Administration Department

Abstract

The study aims to adopt the CAMEL model to evaluate the performance of banks operating within the Iraq stock exchange and to show a clear picture of the work of these banks through a case study of the National Bank of Baghdad, which can be considered a representative model for the rest of the banks operating within the Iraqi environment, The problem of the study is to indicate an evaluation processes for the Iraqi banking activity in accordance with international standards, after the traditional mechanisms became useless in evaluation processes. the analytical method was adopted through the financial indicators of the CAMEL system for the period from 2014-2019, and the results of the study showed that most of the indicators came in a positive way, which is an indication of the good performance of the bank in light of the complex conditions witnessed by the Iraqi environment in general and the banking financial environment and the establishments operating in it specifically. The study stresses the need to work towards increasing profitability by optimally employing deposits, as well as exploiting the excess liquidity in the bank and investing it in new projects.

Keywords: CAMELS system / Iraq stock exchange / Bank of Baghdad / solvency / asset quality / profitability / liquidity.

المقدمة :

تتمتع المصارف العاملة بموقع متميز في البيئة الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء باعتبارها المؤشر الذي يحدد شكل ومستوى النشاط الاقتصادي في اي بلد فضلا عن إنها العنصر الرئيسي في ترصين مستوى الثقة في سياسة الدولة المالية والنقدية ، اذ يقتضي إيجاد مؤسسات مصرفية فعالة تهدف باتجاه استقطاب فائض الأموال في سبيل توجيهها نحو مواطن ووحدات العجز في الاقتصاد ومباشرة النشاط مع تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة ومع تطور واتساع مستوى النشاط المصرفي وتعدد الخدمات المقدمة يتطور ويتقدم المستوى الاقتصادي العام للبلدان ،لذا يتوجب على المهتمين بالعمل على تقييم أداء هذه المنظمات المهمة للتعرف على التغيرات التي قد تطرأ عليها وبغية التأكد من سلامة مركزها المالي ومدى التزامها بنظم وتعليمات البنوك المركزية اذ استخدم في سبيل تحقيق هذا الهدف المتمثل بتقييم الاداء العديد من الاليات والبرامج والمداخل ومنها نظام CAMELS. ويعد نظام CAMELS اداة متميزة في عملية تشخيص نقاط القوة والضعف على المستويات المالية والادارية والتشغيلية للمصارف مما يستلزم تدخل البنوك المركزية في الأوقات المناسبة في سبيل تصحيح الاوضاع في أداء المصرف اذ جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتقييم اداء مصرف بغداد باستخدام النظام المشار اليه ، وتناولت الدراسة اربعة مباحث تمثل الأول (منهجية الدراسة وبعض من الدراسات السابقة) فيما كان المبحث الثاني (الاطار النظري) والذي تضمن مفهوم تقييم الأداء المصرفي ونظام CAMELS والمبحث الثالث (الجانب التطبيقي) للدراسة وتضمن المبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالدراسة)

المبحث الاول

منهجية الدراسة وبعض من الدراسات السابقة

اولا - منهجية الدراسة

١ الأهمية : تبرز أهمية الدراسة من خلال مايلي :

أ موضوع تقييم الاداء المصرفي يشغل الكثير من المهتمين والباحثين على الصعيدين الميداني والأكاديمي البحثي والذي شمل تقديم العديد من البرامج والآليات المعتمدة في عمليات التقييم المنشودة .

ب - أن النظام المعتمد في عملية التقييم CAMEL وما يقدمه من مزايا للمصارف المطبقة لهذا النظام .

ت - تتأتى أهمية الدراسة في ان موضوع عمليات التقييم للأداء المصرفي بشكلها العام تؤدي دورا متميزا في عمليات التنمية الاقتصادية ومتابعة تنفيذ الاهداف وتقييم السياسات المتبعة وكشف الانحرافات ومعرفة الاسباب وراءها في سبيل اتخاذ الاجراءات اللازمة منعا لتكرارها للوصول الى قطاع مصرفي متميز .

٢ مشكلة وتساؤلات الدراسة :

يعد المختصون بالشأن المالي والاقتصادي ان عملية تقييم الاداء الخاص بالمؤسسات المالية والمصرفية ذات أهمية كبيرة وهي اساسا تتم بهدف تحقيق الاستخدام الافضل للموارد للوصول الى اعلى عائد بأدنى مخاطرة وبأقل التكاليف الممكنة ، اذ ان النظم التقليدية المتبعة في عمليات تقييم الاداء للمصارف في اغلبها توصف بأنها قاصرة ولا تلبي المتطلبات لذا عمدت المنظمات المتطورة الى تبني انظمة اكثر تطورا لتشخيص مستويات الاداء للمنظمات المصرفية ، وفي البيئة العراقية ومع ماتشده من ازمات وتقلبات اقتصادية تؤثر على مفاصل الحياة

الاقتصادية كافة ومنها المصارف فضلا عن ارتفاع مستوى حالة الالتماد وعدم الاستقرار البيئي كل ذلك يزيد من حساسية النشاط المصرفي وإشكاليات تحديد مستوى المنظمات العاملة في هذا القطاع المهم ، عليه تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي :

الى أي مدى يمكن تقييم مستوى أداء مصرف بغداد من خلال نظام CAMELS ؟
وتتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية :

- أ - هل تتحقق في مصرف بغداد عينة الدراسة مستوى الملاءة المالية من خلال امتلاك كفاية رأس المال ؟
- ب هل يحقق مصرف بغداد اصول تمتاز بالجودة ؟
- ت -الى أي مدى تتسم الادارة العاملة في المصرف بمستوى الكفاءة والمهارة الادارية اللازمة ؟
- ث -هل يحقق مصرف بغداد مستوى عال من الاستقرار من خلال امتلاكه ربحية كافية ؟
- ج -هل تتحقق في مصرف بغداد عينة الدراسة مستوى مناسب من الوفرة في السيولة ؟
- ح -هل تتحقق في مصرف بغداد عينة الدراسة مستوى مناسب من الحساسية تجاه المخاطر في السوق ؟

٣-الاهداف :يمكن بيان ابرز اهداف الدراسة في النقاط الآتية:

- أ -تحليل لواقع العمل المصرفي العراقي من خلال عملية تقييم الاداء الخاصة بالمنظمات العاملة في هذا القطاع عبر تبني نظام CAMELS وهو احد ابرز مداخل التقييم العالمية .

ب تقديم صورة وافية عن حقيقة مؤشرات الاداء الخاصة بمصرف بغداد يعد حالة تمثل شكل الاداء العام بالنسبة للمصارف العاملة ضمن سوق العراق للأوراق المالية .

ت اجراء تحليل لأهم المؤشرات المتعلقة بنقاط القوة والضعف في عمل المصارف العراقية ضمن محيط السوق العراقية التي تعتبر الالهة وهي سوق العراق للأوراق المالية والمصارف العاملة فيها بغية تعزيز ماهو ايجابي ومحاولة علاج ماهو سلبي في معطيات الاداء العام .

ث وضع خارطة طريق لأبرز الخطوات التي من الممكن ان تشكل مسارات يمكن اعتمادها في سبيل الوصول الى شكل القطاع المصرفي السليم الذي يحفظ حقوق المودعين والمساهمين ويضمن سلامة تنفيذ السياسات المالية والنقدية للدولة وذلك من خلال مجموعة من التوصيات الخاصة بالبحث .

ج بيان مدى امكانية المصرف في تحقيق السيولة المناسبة والوفورات المالية لمواجهة المخاطر في السوق.

٤ -الفرضيات : تتمثل الفرضية الرئيسة للدراسة في مايلي :

يمكن استخدام نظام CAMEL في تقييم اداء مصرف بغداد (عينة الدراسة) بشكل شامل . وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية :

أ -بحسب نظام CAMELS فان مصرف بغداد يتمتع بامتلاكه كفاية راس المال الايجابية .

ب - بحسب نظام CAMELS فان مصرف بغداد يتمتع بامتلاكه اصول ذات جودة عالية .

ت - بحسب نظام CAMELS فان مصرف بغداد يتمتع بامتلاكه ادارة كفوءة .
ث - بحسب نظام CAMELS فان مصرف بغداد يحقق مستوى كافي من الربحية .

ج بحسب نظام CAMELS فان مصرف بغداد يتمتع بامتلاكه وفرة من السيولة
ح بحسب نظام CAMELS فان مصرف بغداد يتمتع بمستوى مناسب من الحساسية تجاه مخاطر السوق.

٥ منهج الدراسة : لتحقيق اهداف الدراسة والوصول الى النتائج التي يمكن تطبيقها على البنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، تم استخدام المنهج التحليلي لمعرفة كيفية الاستفادة من نظام CAMEL لتقييم أداء المصارف من خلال دراسة حالة مصرف بغداد.

٦ -حدود الدراسة :

أ -الحدود المكانية :تمثلت في مصرف بغداد المدرج ضمن قائمة المصارف العاملة في سوق العراق للأوراق المالية

ب الحدود الزمانية :عالجت الدراسة البيانات التي وردت في التقارير السنوية ومؤشرات الاداء للفترة الممتدة بين عام ٢٠١٤ و عام ٢٠١٩ وهو اخر تقرير صدر عن المصرف عينة الدراسة وتم نشره على الموقع الرسمي في الشبكة الدولية ، وهذه الفترة تعد كافية بحسب المعايير المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية المختلفة .

ثانيا - بعض الدراسات السابقة

تعد جزئية الدراسات السابقة عنصر مهم في العمل البحثي الاكاديمي كونها توفر للباحث متبنيات العمل في الدراسة الحالية من خلال الاستفادة مما توصلت اليه تلك الدراسات وإكمال المسار البحثي لها وفق قاعدة البدء من حيث انتهى الآخرون ويمكن ادراج عدد من الدراسات العراقية والعربية والعالمية التي عالجت موضوع الدراسة الحالي وكما يأتي:

١ -دراسة (شاهين ،٢٠٠٥) الموسومة :

أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية(CAMELS)

تهدف الدراسة إلى بناء نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش وتطويرها في مؤسسات القطاع المصرفي لزيادة فاعلية وكفاءة أعمال الرقابة المصرفية وكانت عينة الدراسة بنك فلسطين وتم اعتماد منهج دراسة الحالة ومن ابرز نتائج الدراسة هو اظهار مدى اهمية تطبيق نظام CAMELS في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في انظمة العمل المصرفية نظريا وتطبيقيا .

٢ -دراسة (عبد الرضا ،٢٠٠٩) الموسومة

مدى امكانية تطبيق نظام CAMELS لتقييم الاداء في المصارف العراقية :دراسة

حالة مصرف الشرق الاوسط للاستثمار

هدفت الدراسة الى بيان اهمية نظام CAMELS في تقييم الاداء المصرفي بطريقة تساهم في تحقيق متطلبات التخطيط المالي السليم للمصارف فضلا عن تحديد متطلبات تطبيق النظام المشار اليه لتشخيص ما هو متحقق من الاداء ومالذي يجب ان يتم تحقيقه والوصول اليه وتمثلت عينة الدراسة في البيانات والمؤشرات الخاصة بدراسة حالة مصرف الشرق الاوسط للاستثمار وللفترة من ٢٠٠٥ -٢٠٠٨ ،ومن اهم

استنتاجات الدراسة هو وجود نمو ملحوظ للموجودات حيث تمثل تقريبا ضعف نسبة نمو رأس المال وهذا يشير الى انخفاض رأس المال لتقديم الدعم لعمليات المصرف بسبب كبر حجم الموجودات .

٣ -دراسة (Baber ,2011) الموسومة

CAMELS Rating System For Banking Industry in Pakistan

نظام التقييم CAMELS للصناعات المصرفية في باكستان

هدفت الدراسة الى اجراء دراسة لتحديد التصنيف العام لعينة من المصارف التجارية الباكستانية ويكون هذا التصنيف بناء على المقارنة بين نتائج التقييم وفق نظام CAMELS ونتائج تصنيف الائتمان لوكالة التصنيف الخارجية في باكستان والمعروفة اختصارا بـ(PACRA) وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج ابرزها عدم وجود اتساق او تشابه بين نتائج التصنيفين المشار اليهما وهو الامر الذي يشير الى وجود حالة من الخلل الذي يعترى عمليات التقييم المختلفة فضلا عن تأشير عدد من الاشكاليات في الية التقييم والمؤشرات والمقاييس المعتمدة والتي تختلف بين كل اسلوب تقييم واخر واعتمدت الدراسة على بيانات فعلية مأخوذة من مؤشرات الاداء الواقعية عكس نتائج تصنيف الائتمان الذي اشار الباحثان الى وجود اشكاليات هيكلية في حالات التقييم ،هو الامر الذي يتسق مع هدف الدراسة الحالية الذي يشير الى ضرورة اجراء عمليات التقييم وفق اليات واقعية ودقيقة تعكس الصورة الحقيقية لطبيعة الاداء المصرفي العراقي.

٤ -دراسة (اسعد ٢٠١٨) الموسومة

تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS

تهدف الدراسة الى تطبيق نموذج التقييم المصرف CAMELS من اجل الوقوف على المركز المالي للمصارف وتقييمها وذلك من خلال دراسة حالة عينة من

المصارف الخاصة المتمثلة بـ(بيمو السعودي الفرنسي / مصرف سورية والمهجر) في سبيل تحديد العناصر الايجابية والسلبية في الاداء وتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط التهديد في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل الجهد وتحديد اولويات التقويم اللازمة ،ومن اهم نتائج الدراسة لمصرف (بيمو السعودي الفرنسي) على درجة التصنيف /٣/ بحسب النموذج مما يشير الى ان اداء المصرف يواجه عدد من نقاط الضعف المتمثلة في عدد من العناصر منها جودة الاصول والإدارة في حين اشارت النتائج الاخرى الى حصول مصرف سورية والمهجر على درجة التصنيف /٢/ مما يشير الى ان الاداء المتحقق جيد في اغلب الجوانب وقدرة المصرف على مواجهة التحديات بشكل عام .

٥ -دراسة (Anh Huu Nguyen et al ,2020) الموسومة

Applying the CAMELS model to assess performance of commercial banks: empirical evidence from Vietnam

تطبيق نموذج CAMELS لتقييم الاداء في المصارف التجارية :شواهد تطبيقية من فيتنام على الأداء المالي

تهدف الدراسة الى التحقق في تأثير مكونات البنوك التجارية في فيتنام اذ تم تصميم ثلاثة نماذج اقتصادية قياسية باستخدام أربعة مؤشرات حاسمة لنموذج CAMELS والمتمثلة بـ(كفاية رأس المال ، جودة الأصول ، فعالية الإدارة ، والسيولة المصرفية) وتضمنت عينة البحث ٣١ من المصارف التجارية في فيتنام على مدى ٦ سنوات ، من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨. تظهر النتائج ان كفاية رأس المال التي تمثل حجم حقوق الملكية حققت الاثر الايجابي الاقوى على أداء البنوك التجارية الفيتنامية ومن ثم يتبع ذلك نسبة الرافعة المالية وأخيراً الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال.

المبحث الثاني - الإطار النظري

أولاً - تقييم الأداء :

١ - المفهوم :

يعد مفهوم الأداء بشكل عام أحد أكثر مفاهيم الإدارة شمولاً ، إذ يتضمن العديد من القضايا الأساسية المرتبطة بنجاح أو فشل أي مصرف ، ومن هذا المنظور ، فإن مفهوم الأداء لا يعد جديداً في ساحة الأدب الإداري المختص بالمنظمات المالية والاقتصادية عموماً وذلك بسبب ارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة المالية ، و تسعى المصارف جاهدة لتحقيق أهدافها المتمثلة البقاء والنمو في ظل الظروف والتحديات الحرجة التي تعصف ببيئة الأعمال مثل المنافسة المتزايدة ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فضلاً عن الأساليب الجديدة والمعاصرة التي تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية ، مثل ظاهرة العولمة والتقدم التكنولوجي والاندماجات الكبيرة بين المصارف العالمية الكبرى الأمر الذي دعا إلى اهتمام الإدارات العاملة في المصارف برفع مستوى الأداء في تلك المنظمات.

ويعرف (الكساسبة ، ٢٠١١ : ٩٨) على أنه "تحديد لمستوى الأنشطة والجهود المبذولة من قبل أعضاء التنظيم في المصارف المختلفة ومدى المساهمة في تحقيق الاهداف المرسومة خلال فترة زمنية محددة "

ويرى (العابدي ، ٢٠١٤ : ٢٧) ان تقييم الاداء هو " انعكاس لدرجة نجاح المصرف أو فشله في تحقيق أهدافه على وفق معايير محددة وضعها المصرف بناءا على متطلبات عمله وطبيعتها"

في حين عرفه (القيسي، ٢٠١٧: ٤٦٥) مفهوم تقييم الاداء على انه "عملية شاملة تستخدم فيها البيانات والمؤشرات المالية وغير المالية للوقوف على الحالة التي عليها المصرف وتحديد الكيفية التي اديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة " وفي هذا الاطار يرى الباحث انه يمكن تعريف تقييم الاداء كالاتي:

مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يتم من خلالها مقارنة النتائج التي حققها النشاط المصرفي مع ماسبق تحديده من اهداف خلال فترة زمنية معينة في سبيل بيان طريقة تحقيق تلك النتائج لتحديد مستوى فعالية وكفاءة العمل المصرفي فضلا عن مقارنة مستوى المدخلات التي يمتلكها المصرف مع المخرجات التي حققها وفق عدد من المعايير الادائية والمالية .

٢ -الاهمية : تتمتع موضوع تقييم الاداء المصرفي بأهمية متميزة على النطاق البحثي والميداني لذا فأنها شغلت تفكير العديد من المهتمين بهذا الشأن ويمكن بيان اهم محاور هذه الاهمية في النقاط التالية (الدوري ، ٢٠١٣ : ٢٤)

أ - بيان قدرة المصرف على تحقيق الاهداف المبتغاة والكشف عن اهم نقاط الانحراف والخلل ووضع الحلول الكفيلة بمعالجتها .

ب -تحديد الموقع الاستراتيجي الخاص بالمصرف ضمن خارطة بيئة المهمة التي يعمل ضمنها

ت -تزويد الادارات المصرفية على مختلف مستوياتها بالمعلومات الكفيلة بإتمام عمليات الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات اللازمة

ث - تحديد مستوى التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الافضل مقارنة بالمنافسين

ج -تقديم صورة شاملة عن اداء المصارف وقدرتها على اداء الادوار المناطة بها في عمليات التنمية الاقتصادية الشاملة .

٣ أهداف تقييم الاداء :

تسعى الادارات في المنظمات العاملة بشكل عام وفي القطاع المصرفي على وجه التحديد ومن خلال القيام بعمليات تقييم الاداء الى تحقيق جملة من الاهداف يمكن بيان ابرزها وكما يأتي : (لعبيي ، ٢٠١٣ : ٣٦)

أ - رفع مستوى الاداء العام للمنظمة المصرفية اذ تتمتع عمليات تقييم الاداء ببعد تحفيزي يحث اعضاء التنظيم بمختلف مستوياتهم على تحقيق الاهداف ورفع وتيرة الاداء العامة .

ب وضع تقييم لبرامج وسياسات الادارة المتبناه وتحديد فيما اذا كانت تلك البرامج يمكن ان تكون الطريق الصحيح الذي من خلاله يمكن الوصول الى ماتروم المنظمة المصرفية تحقيقه.

ت التوقوف على مواطن الضعف في البيئة الداخلية وبالتالي يمكن ان تشكل نقاط تهديد للأداء العام والعمل على ايجاد الحلول بشأنها .

ث تشخيص مواطن القوة وماتشكله من فرص اذا ماتم تعزيزها بما يخدم العمل المصرفي وتقديم الخدمة بمستوى متميز .

ج تطوير العلاقة بين الموظفين والإدارة بالذات اذا ماشعر الموظفون ان معايير التقييم موضوعية وبعيدة عن الاحكام الشخصية والمحاباة والتحيز .

٤ معايير تقييم الاداء :

هناك مجموعة من المعايير المستخدمة لتقييم الاداء ويتم تحديد المعيار المستخدم استنادا الى الغرض الذي استخدم من اجله , ولكن بصورة عامة يمكن تحديد اربعة انواع رئيسية من المعايير هي كالآتي:

أ -المعايير التاريخية :وهي المعايير التي تقوم على اساس المقارنة بين المؤشرات المالية الحالية للمصرف والمؤشرات التاريخية له لتحديد مواطن القوة والضعف وفق تلك المؤشرات .(عبدالامير, ٢٠٢٠)

ب المعايير المستهدفة :وهي عبارة عن نسب ومؤشرات تضعها ادارة المصرف في سبيل الوصول اليها وتحقيقها ثم يتم مقارنتها بالنسبة المتحققة فعلا لإظهار الانحرافات بين الاداء الفعلي والمستهدف (النعيمي ،٢٠٠٧ : ١٠٢)
ت معايير الصناعة (بيئة المهمة) :وهي المعايير التي تقوم على اساس مقارنه اداء المصرف مع ماتقدمة المنظمات المصرفية العاملة ضمن نفس البيئة من اداء ومؤشرات عمل .

ث المعايير العامة (المطلقة) : وهي مجموعة من النسب والمؤشرات توضع كأرقام ثابتة تستخدم كقاعدة للحكم على سلامة الاداء المصرفي مثل نسب التداول والسيولة وغيرها من المؤشرات المعترف بها من قبل المصارف والمؤسسات المتخصصة .(حمود ، ٢٠١٤ : ٥٨)

ثانيا - نظام CAMELS

١ - المفهوم يعد نظام CAMELS احد الاساليب المهمة والفعالة في تقييم اداء المصارف وتحديد مدى قدرة مراكزها المالية وأوضاع الادارة بها ،ومن ثم تحديد مدى قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات او مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في اداء المصارف مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية (Uyen Dng,2011:16)

حيث استخدم هذا النظام في الولايات المتحدة نتيجة الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في العام ١٩٣٣ اذ وجد البنك الاحتياطي الفيدرالي ان النتائج التي

اجريت لاختبار سلامة الاوضاع المالية للمصارف باستخدام نظام CAMELS هي افضل من النتائج التي تجرى عن طريق التحليل الاحصائي التقليدي ،لذا يرى الباحثون ضرورة تضمين نتائج هذا النظام ضمن البيانات السنوية التي يصرح عنها المصرف للجمهور كافة لتحقيق هامش من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق المالية(652: 2015, Malihe Rostami) وعلى هذا الاساس يعرف نظام CAMELS بانه " مؤشر سريع الالمام بحقيقة الموقف المالي للمصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويعد احد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني (Jyoti Talreja & Shivappa,2016 :36)

كما عرف بأنه " نظام رقابي موحد وفعال لتقييم اداء المصارف لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط ضعفها وقوتها بالاعتماد على خمسة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الاشرافية من التدخل لتصحيح الاوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي "(2654: 2020, Fleifal)

ويرى الباحث انه يمكن تعريف نظام CAMES على انه طريقة يتم تبنيها لتقييم اداء المنظمات المصرفية العاملة والتي تستند على مجموعة من المعايير التي يتم اعتمادها في قياس مؤشرات ماحققته المصارف خلال فترة زمنية محددة وتتضمن تلك المعايير (كفاية راس المال ،جودة الاصول ،كفاءة الكادر الاداري ،مستوى الربحية ،السيولة) والتي من خلالها تتم عمليات الرقابة على اداء المصارف المختلفة.

٢ -الاهمية :

تبرز اهمية هذا النظام في كونه يسلط الضوء على نقاط القوة والضعف في انظمة العمل المصرف من خلال اجراء تحليل شامل لأداء المصارف وأنماط انشطتها

ومقارنتها مع المنظمات العاملة في البيئة المصرفية نظريا وتطبيقيا ويمكن بيان

اهمية النظام في النقاط التالية: (Dahiyat,2012:19)

أ -التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أم بين أوقات الفحص.

ب -التعرف على المصارف والمفاصل في تلك المصارف التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل

ت العمل على تحديد اولويات الفحص والتخصيص الامثل للموارد الاشرافية والتخطيط المسبق للفحص .

ث توجيه الادارات العاملة في المصارف الى الاهتمام بأطر العمل المصرفي وبالذات وفق التوقيتات والآليات المحددة في النظام.

٣ -المميزات :

يمكن تلخيص اهم ما يتمتع به هذا النظام من مميزات في النقاط التالية:

(القريشي ،٢٠١٣ : ٤١)

أ -تصنيف المصارف وفق معيار موحد

ب توحيد اسلوب كتابة تقرير التقييم

ت اختصار الوقت الخاص بتقييم المصرف من خلال التركيز على محاور

محددة وعدم تشتيت الجهود في الاهتمام بمحاور غير مؤثرة في سلامة

الموقف المالي للمصرف .

ث يعد اداة رقابية مهمة اذ انه يظهر الاداء المتحقق على شكل قيم واضحة

تسهل من عملية الرقابة

ج يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بوساطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

ح يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث بسبب غياب الشفافية كون هذا النظام يعتمد على البيانات الواقعية المستقاة من مصادر ها الحقيقة في التفتيش البياني.

٤ مكونات النظام :

جاء مصطلح CAMELS من خلال اعتماد الحروف الاولى لمكونات هذا النظام باللغة الانكليزية وهذه المكونات او الكلمات هي (كفاية رأس المال Capital Adequacy / جودة الاصول Assets Quality / الادارة Management / الربحية (الارادات) Earning / السيولة Liquidity / الحساسية تجاه المخاطر في السوق Sensitivity of Market Risk) وأدناه توضيح مبسط لكل من المكونات المذكورة :

أ - كفاية رأس المال Capital Adequacy :ويقصد بها رأس المال الذي يمكن اعتبارها كافية لعملية امتصاص الخسائر التي تحدث عن الائتمان بأنواعه والاستثمار والإعمال الفرعية الاخرى التي تقوم بها المصارف اذ يعد المختصون رأس المال المؤشر الاساسي للسلامة المصرفية ،ويتكون رأس المال من :

- رأس المال الاساسي :ويتكون من رأس المال المدفوع، الاحتياطيات المعلنة او المفصح عنها، وحصة الاقلية.
- رأس المال المساند او التكميلي :ويشمل الاحتياطيات غير المعلنة , احتياطيات اعادة التقييم ,المخصصات العامة ,ادوات رأس المال الهجينة(دين ,حق ملكية) (Hasnawi& al-shara, 2017: 51)

ب - جودة الاصول Assets Quality :تعد ذات اهمية كبيرة في عملية التقييم باعتبارها الجزء الذي يعتبره البعض الحاسم في اداء المصرف الذي يقود عملياته لتحقيق الايرادات لان حيازة المصرف للأصول الجيدة يعني توليد دخل اكبر وتقييم افضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال (الفرا، ٢٠٠٨، ٦٤)

ت - الادارة Management : ويقصد بها مدى قدرة مجلس الادارة وإدارة المصرف على القيام بالدور المناط اليهم لتحديد وقياس ورقابة وضبط المخاطر من اجل ضمان قيام المصرف بممارسة نشاطات امنة وسليمة وبما ينسجم مع الانظمة والقوانين (لعبيي، ٢٠١٣، ٨٤)

ث - الربحية (الايرادات) Earning : ويعني بها قدرة المصرف على تحقيق الايرادات والإرباح بشكل متوازن ومستمر فضلا عن تطبيق سياسات تقلل من النفقات العامة ومتابعة الديون المشكوك في تحصيلها كي لا تتعرض الى مخاطر عدم السداد ،اذ يعد تحقيق الربحية احد اهم اهداف المصرف كونها اي الارباح تشكل المصدر الاساسي لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي المصرف وتعزيز رأس ماله حيث يتم احتساب الربحية من خلال صافي هامش الفائدة وذلك بقسمة الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة على اجمالي الدخل . (Ongore & Kusa ,2013 :241)

ج - السيولة Liquidity : وهي حجم الاموال التي يحتفظ بها المصرف والتي تمكنه من الوفاء بالتزاماته حال استحقاقها وكذلك تمويل اي زيادة في مجالات نشاطاته المختلفة سيما في مجال الائتمان وفي الوقت الملائم وبتكلفة مناسبة فضلا عن مواجهة الحالات الطارئة على مستوى المصرف نفسه او نتيجة لمتغيرات على المستوى الكلي وبعبارة اخرى فان درجة السيولة تعبر عن مدى التوافق بين

آجال استحقاق التزامات المصرف وبين آجال استحقاقات موجودات المصرف بدون حدوث ضغوط تمويلية آنية ومستقبلية (شكارة، ٢٠١٢: ٢١٣)

ح - الحساسية تجاه المخاطر في السوق Sensitivity of Market Risk:

أن الحساسية لمخاطر السوق تعكس التغيرات في سعر الفائدة ، سعر الصرف سعر البضائع ، أسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلبا على وضع المصرف المالي او راس المال فعند تقييم الحساسية يجب أن يتم الأخذ بالاعتبار مقدرة الإدارة على تحديد قياس مراقبة وضبط هذه المخاطر ، حجم المصرف درجة تعقيدات هذه العمليات ، وكفاية الإيرادات وراس المال بالمقارنة مع مستوى هذه المخاطر. بالنسبة لمعظم المصارف فان المصدر الرئيس لهذا النوع من المخاطر هو المراكز غير المحتفظ بها لغاية المتاجرة ودرجة حساسيتها لمخاطر سعر الفائدة في المصارف الكبيرة فأن العمليات المصرفية الأجنبية يمكن أن تكون مصدر من مخاطر السوق وفي بعض المصارف فأن نشاطات الاتجار تكون المصدر الرئيس لمخاطر السوق والتي من أهمها (شاهين، ٢٠٠٥: ٢٥-٢٦)

- مخاطر الائتمان وهي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة الطرف المتعامل معه على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد لها وقد تؤدي إلى فشل المصرف.

- مخاطر السعر: وهناك نوعان من مخاطر الاسعار التي تؤثر في تعاملات بالعملات الاجنبية اولها مخاطر اسعار الفائدة على العملات وثانيها المخاطر الناشئة عن التغير في اسعار الصرف.

- مخاطر السيولة :وهي المخاطر الناشئة عن عدم القدرة على الحصول على الاموال السائلة عند الحاجة الضرورية بسبب عدم التطابق في التدفق النقدي لاجال عقود المقايضة او التبديل للعملات الخاصة .

٥-تصنيف المصارف وفق نظام CAMELS

وفق الية العمل بهذا النظام يتم منح المصرف درجات تستند الى المؤشرات والبيانات الخاصة بكل مكون من مكونات النظام التي سبقت الاشارة اليها ومن ثم يتم تجميع الدرجات وحسابها بشكل نهائي لتمنح تقييم يتراوح بين (١ - ٥) ، اذ ان الرقم (١) يشير الى ان المصرف يتمتع بالاداء الاعلى المتميزوالادارة الجيدة للمخاطر وحاجة اقل من الاهتمام من قبل السلطات الرقابية ،في حين يشير الرقم (٥) الى التصنيف الاقل بمعنى ضعف الاداء العام وإدارة غير كفوءة للمخاطر وبالتالي حاجة اكبر من الاهتمام من قبل السلطات الرقابية ،وفيما يلي شرح مفصل عن تصنيف المصارف وفق هذا النظام :

أ - تصنيف قوي (Strong) :ويتم منح هذا التصنيف للمصرف الذي يتسم بالمتانة وقلة او انعدام نقاط الضعف ،فالمصرف الذي يقع ضمن هذا التصنيف يمتاز بالقدرة لمواجهة اي ظروف خارجية مؤثرة كعدم الاستقرار الاقتصادي لانه ملتزم بشكل كامل بالقوانين والانظمة والتعليمات ومن ثم فهو يتمتع بأداء قوي وإدارة كفوءة ولايشكل اي قلق للسلطات الرقابية (لعبيي ٢٠١٣: ٨٠)

ب - تصنيف مرضي (Satisfactory) : في هذه المجموعة من التصنيف تكون المصارف متينة ولكن يشوب ادائها بعض الاشكاليات التي تعد يسيرة والتي تقع ضمن سيطرة مجلس الادارة فهي مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية وتلتزم بالقوانين والانظمة والتعليمات وإدارة المخاطر لديها تعد مرضية

الى حد ما اذا ماقورنت بحجمها ودرجة تعقيد عملياتها لذا فان التدخل من قبل السلطات الرقابية يكون بمستوى محدود (دهيرب ،٢٠١٧: ٢٦٦٨)

ت - تصنيف معتدل (Fair) : وضمن هذا التصنيف تتسم المصارف بانها وبشكل عام تعاني من نقاط ضعف في مكون واحد او اكثر من مكونات النظام التي لم يتم تصحيحها خلال اطار زمني معقول وهذا قد يؤدي الى مشاكل واضحة في الملاءة والسيولة ،لذا فهي غير قادرة على مقاومة التقلبات في العمل وهي اكثر عرضة للتأثيرات الخارجية وإدارة المخاطر فيها غير مرضية لعدم التزامها بالقوانين وبالتالي فهي تحتاج الى اهتمام من قبل السلطات الرقابية (زيتوني ،٢٠٠٩: ٨١)

ث - تصنيف حرج (Marginal): يعد المختصون المصارف في هذا التصنيف هي مصارف تعاني من مشاكل ادارية ومالية كبيرة تؤدي الى اداء غير مرضي باعتبارها غير ملتزمة بالقوانين والتعليمات وإدارة المخاطر لديها غير مقبولة مقارنة بحجمها ودرجة تعقد عملياتها لذا فهي تحتاج الى رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية حيث يطلب من ادارات هذه المصارف القيام بخطوات اجبارية لتصحيح الوضع لكون احتمالية الفشل لديها كبيرة اذا لم يتم معالجة مواضع الضعف بشكل مناسب (عبدالرضا والبصري ،٢٠١١: ٩٨)

ج - تصنيف غير مرضي (Unsatisfactory): وفي هذا التصنيف فان المصارف تعاني من ضعف كبير في الاداء وإدارة المخاطر لذا فهي تحتاج الى مساعدات طارئة اذا ما اريد لها الاستمرار فهي تشكل قلقا كبيرا للسلطات الرقابية وبالتالي تحتاج الى رقابة مستمرة من قبلها كون احتمالية فشل هذه المصارف كبيرة (دهيرب ،٢٠١٧: ٢٦٧٢).

المبحث الثالث - الجانب التطبيقي

اولاً: نبذة عن مصرف بغداد

١- رؤية ورسالة المصرف :

- أ - رؤية المصرف : (ان نكون مؤسسة الخدمات المالية الرائدة في العراق وان نعمل دوماً على تلبية توقعات عملائنا بل وتجاوزها)
- ب رسالة المصرف : (ان نقدم حلولاً فعالة للخدمات المالية التي تساهم وتدعم النجاح والتقدم والنمو لجميع عملائنا وبلادنا وشركاؤنا في كافة انحاء العالم)

٢- لمحة عن تأسيس المصرف

تم تأسيس مصرف بغداد كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس بالعدد م. ش /٤٥١٢ في ١٨/٢/١٩٩٢ الصادرة من دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات المرقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ وبراسمال اسمي قدره (١٠٠ مليون) دينار عراقي والمدفوع (٢٥ مليون) دينار عراقي ويعد اول مصرف عراقي تم اجازته وفق التعديل الخاص بقانون البنك المركزي بالعدد ١٢ لسنة ١٩٩٢ وبأشر المصرف اعماله المرخص بها اعتباراً من ١٢/٩/١٩٩٢ واستمر التوسع بالاعمال وزيادة راس المال المدفوع من عام ١٩٩٧ حيث بلغ (١٦٠ مليون) دينار عراقي وتوالت الزيادات حتى بلغت في عام ٢٠٠٣ (٢٦٤٠ مليون)دينار عراقي وفي نهاية عام ٢٠٠٥ بلغت (٥٢٩٧٣ مليون)وذلك بعد ان دخل مصرف الخليج المتحد البحريني الجنسية وشركة العراق القابضة كمساهمين في المصرف مما ادى الى زيادة راس المال الى (٧٠ مليار) دينار عراقي عام ٢٠٠٨ والزيادات مستمرة في راس المال حتى بلغت (٢٥٠ مليار) دينار عراقي في نهاية عام ٢٠١٣ وبقي راس المال المكتتب به (٢٥٠ مليار)

دينار عراقي حتى نهاية عام ٢٠١٩ بحسب اخر تقرير منشور على موقع المصرف .
(الموقع الرسمي لمصرف بغداد www.bankofbaghdad.com.iq)

٣- سبب اختيار المصرف كعينة للدراسة :

تم اختيار المصرف كعينة للدراسة الميدانية وذلك باعتباره المصرف الاول من ناحية تاريخ التأسيس كما تمت الاشارة اليه فضلا عن ان هناك عدد من الاسباب منها الشهرة التي يتمتع بها المصرف فضلا عن اعتماده الاليات الحديثة في العمل المصرف مثل تبني الوسائل الالكترونية وشراكة المصرف مع فروع مصارف عربية متميزة وتوفير اكثر من خدمة للزبائن وغيرها من الاسباب التي دفعت الى اختيار هذه المصرف باعتباره ممثلا فعليا ومؤشرا حقيقي لاداء المصارف العراقية التجارية .

٤- الاساليب التنظيمية والموارد التقنية :

يهدف المصرف الى تحقيق مستوى اعلى من التطور والوصول بالاداء العام الى معايير متميزة على مستوى البيئة التنظيمية وذلك عبر استكمال الخطط الاستراتيجية ليكون المنظومة الرائدة في القطاع المصرفي على مستوى الاساليب التنظيمية والتكنولوجية وانظمة الاتصالات في البيئة التنظيمية فقد عمل المصرف على تعديل الهيكل التنظيمي على مستوى المصرف ككل وعلى مستوى الدوائر وبما ينسجم مع تطلعات المرحلة القادمة وتم اعتماده من قبل المجلس في ١٥/١٠/٢٠١٨ واصافت اللجان الخاصة في المجلس وهي لجنة تقنية المعلومات والاتصالات والاستثمار وادارة الموجودات والمطلوبات الى اللجان الموجودة سابقا بما يدفع العمل باتجاه الامتثال لدليل الحوكمة المؤسسية وزيادة كفاءة وفاعلية الرقابة في المصرف كما تم استحداث دائرة الهوية المصرفية والخبرة مع الزبون ودائرة الاستشارات المصرفية (قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور) ودائرة تسويق الشركات اذ ان المصرف ومن خلال اعتماد هذا الهيكل يعمل على دراسة الملاحظات التي تظهر من خلال التطبيق واجراء التعديلات بشكل متواصل الى يومنا هذا . اما فيما يتعلق

بآليات العمل فقد تم استحداث وتعديل العديد من الاجراءات وتم تنفيذها بالاعتماد على شركات خارجية وطبقت وان بشكل جزئي في عدد من الدوائر كالموارد البشرية مثلا والائتمان وعلى صعيد تطوير الانظمة الالكترونية في المصرف فقد عمل المصرف على عدد من المشاريع التي تتوافق مع رؤية المصرف لتقديم الافضل لجمهوره ومن ابرز الخدمات المقدمة هو انجاز مشروع تحويل خط الاتصال الاحتياطي المتعلق بربط الفروع والادارة العامة من (VSAT) الى (Microwave) وهذا يساعد على تحسين شبكة الاتصالات وتوفير خط اضافي بديل عن الخط الاساس لضمان استمرارية العمل وتقديم الخدمات المصرفية بكفاءة عالية وكذلك قام المصرف بانشاء مركز البيانات (Data Center) الخاص به في العراق وفق المعايير الدولية الحديثة والتزم المصرف بتعليمات البنك المركزي بنقل السيرفرات الى العراق فضلا عن ذلك تم نقل نطاق موقع المصرف الالكتروني والبريد الالكتروني ليصبح WW.BANKOFBAGHDAD.COM اما في مجال الامن والحماية تم تحديث نظام من تحديث نظام (Kaspersky) ونقلة للنسخة ١٠,٣ وكذلك تحديث نظام التشغيل ويندوز وتطبيقاته (WSUS) من خلال Kaspersky واما على صعيد الانظمة فقد تم تطبيق نظام SIRON لمكافحة غسيل الاموال ومراقبة الاعمال المشبوهة وكشفها في المصرف وكذلك تفعيل نظام التسويات الالكتروني لدى المصرف (التقرير السنوي لمصرف بغداد لعام ٢٠١٩: ١٦).

٥- الخدمات المقدمة :

يعد التوسع الكبير في مجال التكنولوجيا الحديثة والربط بين فروع المصرف بنظام BANKS وتقديم الخدمات للزبائن من خلال عمليات الفروع المتقابلة TERBRANCH الامر الذي اتاح للمصرف تقديم خدمات مصرفية تتسم بالسرعة والدقة العالية ويقدم المصرف الخدمات التالية : (التقرير السنوي لمصرف بغداد ٢٠١٩ : ١٠)

- أ - الصراف الآلي لتوفير السيولة ATM
- ب ادارة رواتب الموظفين (توطين الرواتب)
- ت بطاقة VISA CARD
- ث الانترنت بنك
- ج للموبايل بنك
- ح البطاقة الذكية Q - Card
- خ التحويل الخارجي لأكثر من ١٥٠ دولة
- د -الدفع الالكتروني باستخدام المقاصة الالكترونية ACH ونظام المدفوعات الالكترونية RTGS والصكوك الممغنطة
- ذ -الوساطة المالية من خلال شركة بغداد لبيع وشراء الاوراق المالية
- ر فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع الثابتة والتوفير واصدار السفاتج والصكوك المصدقة
- ز بيع وشراء العملات الاجنبية
- س فتح الاعتمادات المستندية وبالاسعار النافذة من قبل البنك المركزي
- ش - التسهيلات المصرفية بكافة اشكالها .

ثانيا - تحليل نتائج البحث واختبار الفرضيات :

سيتم تطبيق نظام CAMELS لتقييم مصرف بغداد وفقا لمكوناته الاساسية وكما يأتي

١ - مؤشر كفاية راس المال Capital Adequacy

يعد هذ المؤشر من اهم المؤشرات المتبناه في التعرف على ملأءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر او الاعسار المالي واذا اولى البنك المركزي العراقي اهتمام وعناية بتعزيز المراكز المالية عن طريق زيادة راس المال كونه يعد خط الدفاع الاول لتصبح اكثر قدرة على تجاوز المخاطر المالية المحتملة ، وقد قام الباحث باستخدام

ثلاث معادلات لاستخراج مؤشر كفاية رأس المال وكمايلي (al- Hasnawi & shara, 2017:53).

المعادلة الاولى : كفاية رأس المال = حقوق الملكية / الحسابات الجارية والودائع

المعادلة الثانية : كفاية رأس المال = رأس المال الحر / الاستثمارات + القروض

ويوضح البسط من هذه المعادلة حقوق الملكية مطروحا منه الاصول الثابتة لمعرفة

مدى قدرة رأس المال الصافي في مقابلة مخاطر القروض والاستثمارات

المعادلة الثالثة : كفاية رأس المال = مجمل رأس المال والاحتياطيات / مجمل

الموجودات

والجدول رقم (١) يبين المعادلات التي تم اجراءها بناءا على البيانات الواردة في

تقارير مصرف بغداد للفترة بين عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٩

جدول رقم (١) نسبة كفاية رأس المال لمصرف بغداد

السنة						المعادلات
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
%٣٤,٧	%٣٤,١	%٣٩,٢	%٣٥,٨	%٣١,٤	%١٩,٦	المعادلة ١
%٨٩,٣	%٨٨,٥	%٩٠,٢	%٨٤,١	%٧١,٨	%٣٤,٥	المعادلة ٢
%٢٤,٢	%٢٣,٤	%٢٥,٣	%٢٣,٦	%١٧,٣	%١٦	المعادلة ٣

المصدر :الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف للاعوام ٢٠١٩-٢٠١٤

من خلال الاطلاع على ماورد من بيانات في الجدول رقم (١) اعلاه يتبين ان نسب كفاية رأس المال ومن خلال اعتماد المعادلة الاولى قد ارتفعت من ١٩,٦% في العام ٢٠١٤ الى ٣١,٤% في العام ٢٠١٧ الذي يليه وتتابع الزيادة حتى وصلت ٣٩,٢% في العام ٢٠١٧ الا انها عادت وانخفضت في العاميين التاليين ووصلت في نهاية السلسلة المعتمدة الى ٣٤,٧% في العام ٢٠١٩ وهو يعد انخفاض بنسبة طفيفة وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا ان النسبة بشكلها العام تعد مقبولة قياسا بمؤشرات كفاية رأس المال التي أقرت وفق مقررات لجنة بازل والتي حددت النسبة المقبولة (٨%)، فضلا عن ذلك وانه من خلال المؤشرات المذكورة فان المصرف تجاوز النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والتي حددت بـ(١٢%) .

وبالعودة إلى الجدول رقم (١) ومن خلال الاطلاع على نتائج المعادلة رقم (٢) يتبين ان نسب كفاية رأس المال ازدادت وبشكل مضطرب من (٣٤,٥%) في العام ٢٠١٤ الى (٩٠,٢%) في العام ٢٠١٧ الا انها عادت وانخفضت في العاميين (٢٠١٨، ٢٠١٩) وبشكل طفيف لتصل (٨٩,٣%) في العام الاخير وهذا يدل على ان المصرف يعتمد على تمويل اصوله من مصادر التمويل الداخلي وبدرجة كبيرة .

اما فيما يتعلق بالمعادلة (٣) التي وردت نتائجها في الجدول المشار اليه يتبين ان نتائج هذه المعادلة تطابقت مع نتائج كل من المعادلتين السابقتين من جانب الانخفاض والارتفاع، اذ ارتفعت من ١٦% عام ٢٠١٤ وصولا الى عام ٢٠١٧ لتصل الى ٢٥,٤% ، الا ان النسبة عادت وانخفضت في كل من عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ الذي حقق نسبة ٢٤,٢% وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا ان النسبة تبقى مقبولة ضمن معايير كفاية رأس المال التي سبق وان اشير اليها .

وعليه فان المؤشرات التي أظهرها الجدول رقم ١ فيما يتعلق بمكون كفاية رأس المال في نظام CAMEL ولسنوات الدراسة المذكورة بينت ان مصرف بغداد متوافق مع متطلبات لجنة بازل ومتطلبات البنك المركزي العراقي وبشكل أكثر مما هو محدد ، ومن خلال ما حدده البنك المركزي العراقي بشأن مؤشرات تصنيف المصارف وتقييم ادائها المثبت في أدبيات ديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة ٢٠١٩ ، اذ حدد خمسة مستويات لتحديد كفاية رأس المال وتعد النسبة الأعلى من ١٢% لكفاية رأس المال ضمن التصنيف الأول ومن خلال الاطلاع على بيانات فترة الدراسة الواردة في جدول رقم ١ فأنها قد تجاوزت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وعليه يمكن القول ان مصرف بغداد يتمتع بنسبة كفاية رأس مال عالية وتقع ضمن التصنيف الأول وهذا يثبت قبول الفرضية الفرعية الأولى من الدراسة .

٢ مؤشر جودة الاصول Asset Quality:

ويعتبر المختصين بالشان المالي ان مكون جودة الاصول هو العمود الفقري او حجر الاساس لمصادقية معدلات رأس المال بسبب كون معظم مخاطر الاعسار المالي ناجمه عن طريق نوعية الاصول او بسبب صعوبة تحويلها الى سيولة نقدية الى الحاجة اليها وتحسب من خلال اعتماد المعادلات التالية : (al-Hasnawi & shara, 2017:54)

المعادلة الاولى :جودة الاصول (= الموجودات المربحة /رأس المال) $\times 100$

المعادلة الثانية :جودة الاصول (= الموجودات المربحة /مجموع الموجودات) $\times 100$

ان هذه النسبة تدل على اهمية الموجودات المربحة وزيادة هذه النسبة تعني حالة ايجابية للمصرف

والموجودات المربحة هي (الاحتياطات الثانوية + القروض والاستثمار لمختلف الآجال) .

المعادلة الثالثة: جودة الاصول (= الموجودات المربحة / الاموال المتاحة) $\times 100$
 الأموال المتاحة هي (مجموع مصادر الاموال - الموجودات الثابتة) زيادة هذه النسبة تؤثر على حسن اداء المصرف واذ يمكن طرح كل من الموجودات الثابتة والاحتياطي القانوني لأنه لا يمكن استخدامه لتوفير الربحية باعتبارها اموال مجمدة لدى البنك المركزي , وتكون النسبة كالآتي:

$$(الموجودات المربحة / الاموال المتاحة - الاحتياطي القانوني) \times 100$$

والجدول رقم (٢) يبين النتائج الخاصة بمكون جودة الاصول في مصرف بغداد بحسب المعادلات المشار اليها وخلال فترة الدراسة

جدول رقم (٢) نسب جودة الاصول لمصرف بغداد

السنة						المعادلات
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
%١٠٤,٣	%١٠٣,١	%٩٧,٦	%١٠٨,٤	%١١٧,٤	%٢٧٣,٦	المعادلة ١
%٢٤,٣	%٢٣,١	%٢٢,٤	%٢٢,٥	%١٩	%٣٧,٤	المعادلة ٢
%٢٥,٢	%٢٤,٤	%٢٤	%٢٤,١	%١٩,٨	%٣٨,٩	المعادلة ٣

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف للاعوام ٢٠١٩-٢٠١٤

من خلال الاطلاع على البيانات الواردة في الجدول ٢ يتبين ان نسبة جودة الاصول وبناء على المعادلة رقم ١ اظهرت ارتفاعا وانخفاضا خلال فترة الدراسة وبشكل طفيف اذ سجلت عام (٢٠١٤) اعلى نسبة والتي بلغت (٢٧٣,٦%) وانخفضت هذه النسبة لتصل الى (١٠٤,٣%) في العام ٢٠١٩ وبالرغم من هذا التذبذب وعلى مدى السنوات المبينة الا انها تبقى نسبة مقبولة جدا وبالرجوع الى تصنيف المصارف الذي يصدره البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية الاتحادي نجد ان المصرف حدد خمسة مستويات لتصنيف الموجودات اذ تعد الموجودات المتعثرة التي تكون نسبتها اقل من ٥% قياسا الى راسمالها ضمن التصنيف الاول اذ ان النسب الواردة في الجدول رقم ٢ التي تمثل نسب الاصول المربحة للمصرف قياسا براسماله وخلال فترة الدراسة كافة كانت لا تقل عن نسبة ٩٧,٦% المسجلة في العام ٢٠١٧ وهذا يدل على عدم وجود موجودات متعثرة لدى مصرف بغداد وبذلك يمكن القول ان اصول مصرف بغداد ذات جودة عالية.

اما فيما يتعلق بنتائج المعادلة الثانية الواردة في الجدول اعلاه يتبين ان نسبة جودة الاصول لمصرف بغداد اظهرت ارتفاعا وانخفاضا بشكل طفيف وسجلت اعلى تلك النسب في العام ٢٠١٤ لتصل الى (٣٧,٤%) بعد ذلك سجلت هذه النسبة انخفاضا في الاعوام اللاحقة كافة حتى وصلت الى (٢٤,٣%) في العام ٢٠١٩ وبالرغم من هذا التفاوت الا انها تعتبر مقبولة لان الموجودات المربحة تشكل اكثر من ٢٢% من مجموع الموجودات .

وعلى صعيد نتائج المعادلة الثالثة اظهرت ان نسبة جودة الموجودات لمصرف بغداد تذبذب في مستويات تلك النسب وان بشكل طفيف خلال فترة الدراسة بدءا من اعلى نسبة (٣٨,٩%) في العام ٢٠١٤ لتتخفض بعد ذلك الى (١٩,٨%) في العام

٢٠١٥ لتعود وترتفع في السنوات اللاحقة وتصل الى (٢٥,١%) في العام ٢٠١٩ وبالرغم من هذا التفاوت في النسب الا انها تبقى مقبولة جدا وبالتالي يمكننا القول ان الموجودات المربحة لمصرف بغداد تعادل تقريبا اكثر من ٢٤ % من الاموال المتاحة للمصرف المتمثل بمجموع مصادر الاموال مطروحا منه الموجودات الثابتة والاحتياطي القانوني وهذا يثبت الى قبول الفرضية الفرعية الثانية للدراسة .

٣ مؤشر جودة الادارة Management

لغرض تحليل مؤشرات جودة الادارة في المصرف عينة البحث اعتمد الباحث الية استخراج هذه المؤشرات عن طريق البيانات المتوفرة ووفق النسب التي هي عبارة عن الوسط الحسابي لـ :

- نسب الانفاق
- نسبة الايرادات لكل موظف

وفي الجدول رقم (٣) ادناه نلاحظ أن نسبة جودة الإدارة لمصرف بغداد انخفضت و بشكل كبير في سنة (٢٠١٥) وكانت تبلغ حوالي (٢٧,٣ %) مقارنة مع السنة الاساس إذ كانت تبلغ حوالي (٤٤,٨ %) و كان السبب الرئيسي وراء انخفاض النسبة هو انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف و التي بلغت (٤٦,١ %) مقارنة مع سنة (٢٠١٤) إذ كانت تبلغ (٧٥,٥ %) إضافة إلى انخفاض في نسبة الإيراد لكل موظف و البالغة (٨,٥ %) مقارنة مع السنة السابقة والتي كانت تبلغ حوالي (١٤,١ %) , و كما نلاحظ أن نسب الانفاق انخفضت بشكل كبير للمصرف في هذه السنة مما أدى إلى ارتفاعاً في درجة تصنيف جودة الإدارة للمصرف إلى التصنيف (٢) ، أما في سنة (٢٠١٦) فنلاحظ انخفاضاً في نسبة

الإدارة و البالغة حوالي (١٨,٦ %) مقارنة مع ، (٢٠١٤) و هذا الانخفاض في نسبة الإدارة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (٣١,٢ %) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة الإيراد لكل موظف و البالغة (٥,٩ %) , و بسبب هذا الانخفاض تم تصنيف المصرف بالتصنيف (١) . أما في سنة (٢٠١٧) حصل انخفاض في نسبة جودة الإدارة للمصرف و البالغة حوالي (٢٨,٦ %) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق للمصرف و البالغة (٥٠,١ %) مقارنة مع سنة (٢٠١٤) , فضلاً عن انخفاض في نسبة الايرادات لكل موظف و البالغة (٧,١ %) مقارنة مع السنة الاساس . و بسبب هذا الانخفاض في النسبة تم تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (٢) ، أما في سنة (٢٠١٨) انخفضت ايضا نسبة الإدارة و البالغة (٣٣,٩ %) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (٥٤,٧ %) مقارنة مع سنة (٢٠١٤) , فضلاً عن انخفاض في نسبة الايرادات لكل موظف و البالغة (١٣ %) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض في النسبة أدى إلى تصنيف المصرف بدرجة التصنيف (٣) ، أما في سنة (٢٠١٩) انخفضت ايضا نسبة جودة الإدارة لتصل إلى (٣٤,٤ %) مقارنة مع السنة الاساس وجاء هذا الانخفاض في النسبة بسبب انخفاض في نسبة الانفاق و البالغة (٦١,١ %) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة الايرادات لكل موظف و البالغة (٧,٧ %) مقارنة مع السنة الاساس , و بسبب هذا الانخفاض بقي المصرف محافظاً على درجة التصنيف (٣) ، وبشكل عام ورغم التذبذب الذي شهده هذا المؤشر الا ان المصرف يبقى ضمن الحدود المقبولة مما يعني قبول الفرضية الثالثة .

الجدول رقم (٣) نسب جدول الادارة في مصرف بغداد

السنوات المصرف	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
مصرف بغداد	٤٤,٨	٢٧,٣	١٨,٦	٢٨,٦	٣٣,٩	٣٤,٤

المصدر :الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف .

٤ مؤشر الايرادات (الربحية) Earning:

يعد الهدف الرئيس للمصارف هو تعظيم ثروة المالكين ويرتبط هذا الهدف بعدد من العوامل في مقدمتها الى اي مدى يمكن للمصرف ان يحقق الايرادات وهذه الامكانية عادة ما تقاس بعدد من المؤشرات التي تعرف بمؤشرات الربحية بوصفها تعكس مؤشر الاداء الكلي للمصرف وبيان قدرته على توليد العوائد التي تعد الداعم الرئيس لديمومة العمل المصرفي واستمرار بقاءه وفي هذا الاطار تبني الباحث عدد من المعادلات لاستخراج المؤشرات المطلوبة وهي : (عبد الرضا ، ٢٠٠٩ : ١٢٢-١٢٤)

المعادلة الاولى :مؤشر الربحية =صافي الدخل /اجمالي الموجودات

المعادلة الثانية :مؤشر الربحية =صافي الدخل /حقوق المالكين

المعادلة الثالثة :مؤشر الربحية =مجمل الدخل /اجمالي الموجودات

ويبين الجدول رقم (٤) المؤشرات الخاصة بمكون الايرادات (الربحية) في

مصرف بغداد خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٤) نسب الربحية لمصرف بغداد

المعادلات	السنة					
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
المعادلة ١	%١,٥	%٠,٣٧	%١,٧	%٠,٦٨	%٠,٣٨	%٠,٤٥
المعادلة ٢	%٩,٥	%٢,٢	%٧,١	%٢,٧	%١,٧	%١,٩
المعادلة ٣	%٤,٢	%٥,٢	%٦,٢	%٤,٩	%٣,٣	%٤,٣

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف للاعوام ٢٠١٤-٢٠١٩

من خلال الاطلاع على الجدول ٤ يتبين ان نسب الربحية ومن خلال المعادلة الأولى أظهرت ارتفاعا وانخفاضا لسني الدراسة بشكل طفيف اذ سجلت سنتي (٢٠١٤ و ٢٠١٦) أعلى نسب للربحية لتصل الى (١,٥% و ١,٧%) في السنتين المذكورتين على التوالي ومن ثم تسجل النسب انخفاضا إلى ان وصلت ٠,٤٥% في عام ٢٠١٩ وبالرجوع الى تصنيف المصارف بحسب البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة ٢٠١٧ والذي حدد فيه خمس مستويات لتصنيف الارباح وعدت صافي الربح للمصارف التي تكون نسبتها بين (١,٥% - ٢,٥%) قياسا بموجوداتها في التصنيف الثاني وهو ما سجلته النسب المشار اليها في كل من عام ٢٠١٤ و ٢٠١٦ ، وتعد الإرباح التي تتراوح نسبها بين (٠,٥% - ١,٥%) قياسا الى موجوداتها ضمن التصنيف الثالث وعند ملاحظة النسب الواردة في الجدول اعلاه فان نسب العام (٢٠١٧) تقع ضمن هذا التصنيف ،اما نسب الارباح التي تتراوح بين (صفر الى ٠,٥%) تقع ضمن التصنيف الرابع وهو ما سجلته نسب

الربحية في الاعوام (٢٠١٨، ٢٠١٣، ٢٠١٩) لذا يمكن القول وبشكل عام ان نسب الربحية لمصرف بغداد ضمن التصنيف المتوسط بحسب هذا المؤشر . وبالنسبة لنتائج المعادلة الثانية فان نتائج نسب الربحية اظهرت ارتفاعا وانخفاضا في فترة الدراسة وبشكل طفيف اذ سجلت ٢٠١٤ و ٢٠١٦ اعلى نسب الربحية لتصل الى (٩,٥%) و (٧,١%) على التوالي ومن ثم اظهرت انخفاض في ٢٠١٥ اذ بلغت (٢,٢%) وتعود الى الانخفاض في الاعوام ٢٠١٨، ٢٠١٧، ٢٠١٩ لتصل في العام الاخير الى (١,٩%) ، ان هذا التفاوت في نسب العائد على حق الملكية واستنادا الى تصنيف البنك المركزي وديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة ٢٠١٧ يبين ان المصرف ولل سنوات (٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٧) هو ضمن التصنيف الاول والمحدد بتسجيل نسبة (٢,٥%) اما بقية الاعوام فقد وقع المصرف في التصنيف الثاني بحسب النسب المسجلة.

من خلال المعادلة الثالثة يتبين ان النسب سجلت ايضا ارتفاعا وانخفاضا على مدى سنوات الدراسة اذ سجلت نسبة الربحية في ٢٠١٤ (٤,٢%) لتعود وترتفع في السنوات المتلاحقة لتتخف في العام ٢٠١٨ وتعود وترتفع بشكل طفيف لتصل (٤,٣%) في العام ٢٠١٩ الا انها تبقى نسب مقبولة وفق تصنيف البنك المركزي وبالتالي كل هذه النتائج المشار اليها تؤكد قبول الفرضية الفرعية الرابعة .

٥ مؤشرات السيولة Liquidity

تعد المصارف وباعتبارها احد المنظمات العاملة في القطاع المالي وبالتالي فان موجوداتها تتمثل في موجودات مالية او التزامات او مستحقات تكون بشكل اسهم وسندات وقروض واذا يكون الجزء الاكبر من مطلوبات المصرف على شكل ودائع مما يتطلب ان يكون موقف السيولة فيها قادر على مواجهة الالتزامات الجارية نقدا اذ

يشار الى ان مخاطر السيولة على انها عدم قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته عند موعد استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم او الموجودات السائلة، وفي هذا المكون او المؤشر يتم اعتماد ثلاث معادلات لبيان النتائج المطلوبة وكمايلي (مؤشرات تقويم اداء المصارف والمصارف التجارية، ٢٠١٧)

المعادلة الاولى: مؤشر السيولة = اجمالي القروض / الودائع

المعادلة الثانية: مؤشر السيولة = النقد بالصندوق ولدى المصارف / الودائع

المعادلة الثالثة: مؤشر السيولة = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

والجدول رقم (٥) ادناه يوضح نسب السيولة في مصرف بغداد خلال فترة الدراسة

جدول رقم (٥) نسب السيولة لمصرف بغداد

السنة						المعادلات
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
%٢٠,٥	%٢٠,٧	%٢٠,٦	%٢٤,٧	%٢٨,٢	%١٥,٢	المعادلة ١
%٧٧,٣	%٧٨,٢	%٧١	%٦٨,٦	%١٠٤,٣	%٦٦,٥	المعادلة ٢
%١٢٤,٧	%١٢٦,٣	%١١٥,٦	%١١٣,٧	%١٢٢,٧	%١١٥,٣	المعادلة ٣

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف للاعوام ٢٠١٤-٢٠١٩

يبين الجدول رقم (٥) ان نسب السيولة من خلال المعادلة الاولى قد اظهرت تذبذباً وان بنسبة طفيفة اذ ان النسبة في سنة ٢٠١٤ كانت الاقل في سنوات الدراسة اذ بلغت (١٥,٢%) ومن ثم واصلت ارتفاعها لتصل اعلاها في العام التالي ٢٠١٥ وبنسبة (٢٨,٢%) الا ان المؤشر عموماً عاد للانخفاض في السنوات اللاحقة حتى وصل الى (٢٠,٥) في العام ٢٠١٩ وهي عموماً نسب مقبولة واستناداً الى تصنيف المصارف المذكور سابقاً والذي حدد خمس مستويات لتصنيف السيولة اذ عدت

اجمالي القروض للمصرف التي تكون نسبتها اقل (٦٠%) قياسا للودائع ضمن التصنيف الاول وعند ملاحظة النسب الواردة في الجدول اعلاه يتبين انها لم تصل الى هذا الحد وبهذا فان السيولة لدى مصرف بغداد هي واقعة ضمن التصنيف الاول ويمكننا القول ان مصرف بغداد لديه خطط متميزة لادارة امواله وهناك توازن بين المطلوبات وامكانية التسديد .

ومن خلال المعادلة الثانية فان نسب السيولة اظهرت تذبذبا طفيفا اذ سجلت نسبة السيولة عام ٢٠١٤ نسبة (٦٦,٥%) وعادت لترتفع عام ٢٠١٥ لتصل (١٠٤,٣%) وعادت للانخفاض في السنوات اللاحقة لتصل الى (٧٧,٣%) في العام الاخير من فترة الدراسة وهو ٢٠١٩ وهو ايضا مستوى مقبول بشكل عام .
والنتائج التي اظهرتها المعادلة الثالثة تبين ان سنة ٢٠١٤ نسبة سيولة تصل الى (١١٥,٣%) ومن ثم عادت للارتفاع في العام التالي لتسجل (١٢٢,٧%) ومن ثم انخفضت في العامين ٢٠١٦، ٢٠١٧ لتسجل (١١٣,٧%) و(١١٥,٦%) على التوالي ولتعاود الارتفاع في العامين الاخيرين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لتحقيق نسبة (١٢٦,٣%) و(١٢٤,٧%) على التوالي وهي ايضا تقع بشكلها العام في التصنيف الاول لمؤشرات الاداء الصادر عن البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية الاتحادي لعام ٢٠١٧ ، بالتالي من خلال نتائج نسب السيولة يمكن اثبات صحة الفرضية الفرعية الخامسة.

٦ - مؤشرات الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity

لغرض تحليل نسب الحساسية لمخاطر السوق للمصرف أعتمد البحث استخراج نسب الحساسية لمخاطر السوق من البيانات المتوفرة عن المصرف و هذه النسب عبارة عن المتوسط الحسابي لـ:

- نسبة هامش ربح الفائدة .
- نسبة GAP

• GAP / Earning asset

و في الجدول رقم (٦) المبين ادناه نلاحظ إن نسبة الحساسية لمخاطر السوق لمصرف بغداد قد انخفضت في سنة (٢٠١٥) و بلغت حوالي (٤٤,٤ %) مقارنة مع (٢٠١٤) إذ كانت تبلغ حوالي (٤٨,٤ %) و كان السبب وراء الانخفاض هو انخفاض في نسبة هامش الفائدة و البالغة (٢,٤- %) مقارنة مع السنة السابقة و البالغة (٢,٣ %) ، فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP و البالغة (١١٩,٣ %) مقارنة مع السنة و البالغة (١٢٣,٧ %) ، و ايضاً انخفاض نسبة GAP Earning assets و البالغة (١٦,٢ %) مقارنة مع السنة الاساس و البالغة (١٩,٢ %) .

أما في سنة (٢٠١٦) فنلاحظ انخفاض في نسبة و الحساسية و البالغة (١١,٥ %) مقارنة مع السنة الاساس و هذا الانخفاض في النسبة جاء بسبب انخفاض في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (٢,٨- %) مقارنة مع السنة الاساس ، فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP و البالغة (١٠٤,٩ %) مقارنة مع السنة الاساس ، و أيضاً انخفاض نسبة GAP Earning assets و البالغة (٩٠,٦- %) مقارنة مع السنة الاساس . وفي سنة (٢٠١٧) انخفضت نسبة الحساسية للمصرف و البالغة (٤٤,٧ %) مقارنة مع السنة الاساس ، و هذا الارتفاع في نسبة الحساسية جاء بسبب انخفاض في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة (٤ %) مقارنة مع السنة الاساس ، فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP و البالغة (١١٦,١ %) ، وايضاً انخفاض نسبة GAP Earning assets و البالغة (١٣,٩ %) مقارنة مع السنة الاساس ، أما نسبة الحساسية في سنة (٢٠١٨) فقد انخفضت و بلغت (٤٠ %) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الانخفاض في نسبة الحساسية بسبب انخفاض في نسبة GAP و البالغة (١٠٨,٩ %) مقارنة مع

السنة الاساس , فضلاً عن انخفاض في نسبة GAP Earning assets والبالغة (٨,١ %) مقارنة مع السنة الاساس أما في سنة (٢٠١٩) فقد حصل ايضاً ارتفاع في نسبة الحساسية و البالغة (٦٧,٣ %) مقارنة مع السنة الاساس و حصل هذا الارتفاع في النسبة بسبب ارتفاع في نسبة هامش ربح الفائدة و البالغة و (٤,٥ %) مقارنة مع السنة الاساس , فضلاً عن ارتفاع في نسبة GAP Earning assets والبالغة (٨٧,٨ %) مقارنة مع السنة الاساس وبشكل عام ورغم التذبذب في المؤشرات يبقى المصرف في التصنيف (٣) وهو التصنيف المتوسط في هذا العنصر من عناصر نظام CAMLS ، ومن خلال المؤشرات في الجدول ادناه يمكن قبول الفرضية الفرعية السادسة .

جدول رقم (٦)نسب الحساسية لمخاطر السوق في مصرف بغداد

السنوات المصرف	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
مصرف بغداد	٤٨,٤	٤٤,٤	١١,٥	٤٤,٧	٤٠,٣	٦٧,٣

المصدر :الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف للاعوام ٢٠١٤-٢٠١٩

من خلال مجمل المعالجات والنسب التي وردت في الجانب الميداني للدراسة يمكن قبول الفرضية الرئيسية للبحث وبالتالي يمكن القول ان تطبيق نظام CAMEL على مصرف بغداد يؤدي الى تقييم اداء المصرف من خلال اكتشاف مواطن (القوة والضعف)وهذا يساعد متخذي القرار في تسيير المصرف نحو الافضل .

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولا - الاستنتاجات :

١ - من خلال ماورد من اراء تتعلق بالخلفية النظرية لنظام CAMLS والتي عرضت في الجانب النظري من البحث فان نظام CAMELS تضمن عناصر مالية وفنية وادارية يمكن من خلالها تقييم اداء المصارف وكشف نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة اي ان هذا النظام يقدم الارضية الملائمة للادارة التي يمكنها وعبر الاستناد الى تلك المؤشرات ان تضع استراتيجيات شاملة للعمل المصرفي على المديات المستقبلية القريبة والبعيدة .

٢ - من خلال تطبيق نظام CAMELS على المصرف عينة الدراسة تبين الاتي :

أ - عند ملاحظة نسب كفاية راس المال لفترة الدراسة ولجميع المعادلات فانها فاقت النسبة المقررة من قبل لجنة بازل (٨,٠%) وكذلك فاقت النسبة المقررة من قبل البنك المركزي والبالغة (١٢%) وجاءت ضمن التصنيف الاول وهذا يشير بشكل عام الى تنامي قدرة المصرف على مواجهة ودائع العملاء وتوافر المخصصات لمقابلة المشاكل التي من الممكن ان تنشأ نتيجة تعثر المقترضين في السداد .

ب - بالرغم من التفاوت الحاصل في جودة الموجودات لفترة الدراسة ولجميع المعادلات الا انها تبقى نسب مقبولة جدا وتحقق التصنيف الاول وهذا يدل

على الجودة العالية لموجودات المصرف وعلى اهتمام المصرف في اقتناء

الموجودات المحققة للإيرادات التي تؤدي الى المنافسة والتوسع

ت اظهرت المؤشرات عنصر جودة الادارة الخاصة بالمصرف حالة من التفاوت

والى حد ما تراجع النتائج الخاصة بهذا البعد خلال فترة البحث ولكن بالمجمل

تبقى ضمن التصنيف المتوسط

ث اظهرت مؤشرات الربحية للمصرف تفاوت في فترة الدراسة ولجميع المعادلات

الانها تبقى ضمن الحد المقبول وبشكل عام القول بان ربحية المصرف تقع

ضمن التصنيف الوسيط

ج اوضحت مؤشرات السيولة اتجاه مصرف بغداد نحو تقوية السيولة لمواجهة

الحالات الطارئة لفترة الدراسة ولجميع المعادلات وحققت التصنيف الاول

ضمن تصنيف البنك المركزي لمؤشرات تقويم اداء المصارف .

ح اظهرت النتائج المتعلقة ببعد الحساسية تجاه مخاطر السوق حالة من التفاوت

ولكنها ابقت المصرف ضمن التصنيف المتوسط ضمن تصنيف البنك

المركزي لمؤشرات تقويم الاداء.

ثانيا - التوصيات :

- ١ +الاستفادة من تجارب القطاع المصرف المتقدم على المستوى العالمي والاقليمي فيما يتعلق بتطوير انظمة الرقابة وتقييم الاداء واعتماد الانظمة والمداخل العالمية ووفق المعايير المتطورة التي تحكم الاداء العام للمنظمات العاملة في القطاع المالي والاقتصادي عموما والمصارف على وجه التحديد .
- ٢ ضرورة بناء قاعدة معلومات مالية (ادارة نظم معلومات) بين الادارة العامة في المصرف وبين الفروع ومن ثم بين المصارف والبنك المركزي تسمح بانسيابية البيانات والمعلومات من البنك المركزي واليه
- ٣ ضرورة العمل على زيادة الربحية من خلال توظيف الودائع بشكل امثل واستغلال السيولة الفائضة واستثمارها في مشاريع جديدة
- ٤ تقليل الاعتماد على الاموال الخارجية في تمويل الاصول مما يساعد المصرف على مواجهة المخاطر المتعددة .
- ٥ رفع مستوى المورد البشري العامل في المصارف وعلى مختلف المستويات الادارية من خلال تفعيل الاستراتيجيات التدريبية المرتكزة على البرامج والاليات التقنية الحديثة ،وذلك للاهمية التي يتمتع بها العنصر البشري في تقديم الخدمات المصرفية اذ ان المصارف هي من المنظمات التي تنتمي للقطاع الانتاجي الثالث الذي يعتمد القوى البشرية في عمليات الانتاج والتقديم ويصعب فيه عملية الاعتماد على الالات محل العنصر البشري.

المصادر

- ١ - جسام اسعد, ٢٠١٨, تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (1) .
- ٢ - الدوري ، عمر علي كامل, ٢٠١٣, تقييم الاداء المصرفي - الاطار المفاهيمي والتطبيقي ، الطبعة الاولى ، المكتبة الوطنية ، بغداد .
- ٣ - هيرب, ٢٠١٧ محمد سمير ، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر-دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد ١١ العدد ٤٥ .
- ٤ - زيتوني، عبد القادر ، ٢٠٠٩دراسة المؤشرات الحديثة لتقييم اداء البنوك، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر .
- ٥ - سرى القرشي، ٢٠١٣، أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية ، دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة العراقية و الاردنية ، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد -جامعة كربلاء .
- ٦ - شاهين، ٢٠٠٥، على عبد الله، اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي CAMLS لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية ، اطروحة دكتوراه كلية التجارة الجامعة الاسلامية ، غزة .
- ٧ - شكارا، ٢٠١٢ موفق عباس باقر، تقويم اداء المصارف بموجب معايير CAMELS ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٧ العدد ١٨ .
- ٨ - العابدي، زيدون فريق عبد, ٢٠١٤، استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تحسين قياداس اداء المصارف العراقية، دبلوم عالي معادل للماجستير،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

٩ عبد الرضا، صبا عبد الهادي والبصري ، عبد الرضا شفيق ،٢٠١١ مصفوفة CAMELS في تقييم اداء المصارف ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 6 العدد ١٤.

١٠ - عبد الرضا، صبا عبد الهادي، ٢٠٠٩ مدى إمكانية تطبيق نظام CAMELS لتقييم الأداء في المصارف العراقية الأهلية: دراسة حالة في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي بالمصارف المعادل للماجستير .

١١ - لعبيبي،علي عبد الواحد ، ٢٠١٣ تقييم اداء المؤسسة المصرفية باستخدام مدخل القياس الكمي والنوعي، دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد .

١٢ - الفراء، احمد نور، تحليل نظام التقييم المصرفي الامريكي CAMELS للرقابة على القطاع المصرفي - دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٨.

١٣ - القيسي، فوزان عبده القادر ٢٠١٧، تحليل العوامل المؤثرة على اداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد ١٣ - العدد ١٤ .

١٤ - الكساسبة، وصفي عبد الكريم ، ٢٠١١، تحسين فاعلية الاداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات ، الطبعة الاولى، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان - الاردن.

١٥ - النعيمي ، نادية شاكر حسين ، ٢٠٠٧، التكامل بين تقنيتي بطاقة العلامات المتوازنة والمقارنة المرجعية لأغراض تقويم الأداء الاستراتيجي في الوحدات الاقتصادية - دراسة تطبيقية في شركتي الصناعات الكهربائية في الوزيرية وديالى رسالة ماجستير " كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد .

- ١٦ - الموقع الرسمي لمصرف بغداد ، (www.bankofbaghdad.com.iq)
- ١٧ - التقرير السنوي لمصرف بغداد للعام ٢٠١٩ .
- ١٨ - مؤشرات تقويم اداء المصارف والمصارف التجارية الصادر عن البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة ، ٢٠١٧.

المصادر الأجنبية :

- 1.Ahmad Dahiyat , 2012 The Application of CAMELS Rating System to Jordanian Brokerage Firms , International Research Journal of Finance and Economics ,Issue 88.
- 2.Ali Abdulameer Fleifal,2020.THE ROLE OF CAMEL MODEL IN EVALUATING THE PERFORMANCE OF IRAQI BANKS, Journal of Critical Reviews, VOL 7 Issue 14.
- 3.Anh Huu Nguyen,2020.Applying the CAMELS model to assess performance of commercial banks: empirical evidence from Vietnam, Banks and Bank Systems, Volume 15, Issue 2, www.businessperspectives.org
- 4.Babar, Haseeb Zaman,2011 CAMELS RATING SYSTEM FOR BANKING INDUSTRY IN PAKISTAN, Master Thesis, Umea School of Business.

- 5.JyotiTalreja & Dr.Shivappa , June 2016 ,Financial performance analysis of selected banks using CAMELS Model , International Journal in Management and Social Science, Vol.04 Issue-06,.
- 6.Hasnawi, Salim Salal , al-Shara, Akeel,Jun.2017. " Using CAMEL model in evaluating the performance of banks listed on the Iraq Stock Exchange: A Case Study of Gulf Commercial Bank", International Journal of Innovation and Scientific Research Vol. 31 ,No. 1 .
- 7.Malihe Rostami,Oct 2015. Determination of Camels model on bank's performance, International Journal of Multidisciplinary Research and Development, Volume: 2, Issue: 10.
- 8.Ongore, V., and Kusa, G, 2013, "Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya" International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 1.
- 9.Uyen Dang ,2011, THE CAMELS RATING SYSTEM IN BANKING SUPERVISION A CASE STUDY , Arcada University of Applied Sciences International Business , Finland, 2011.